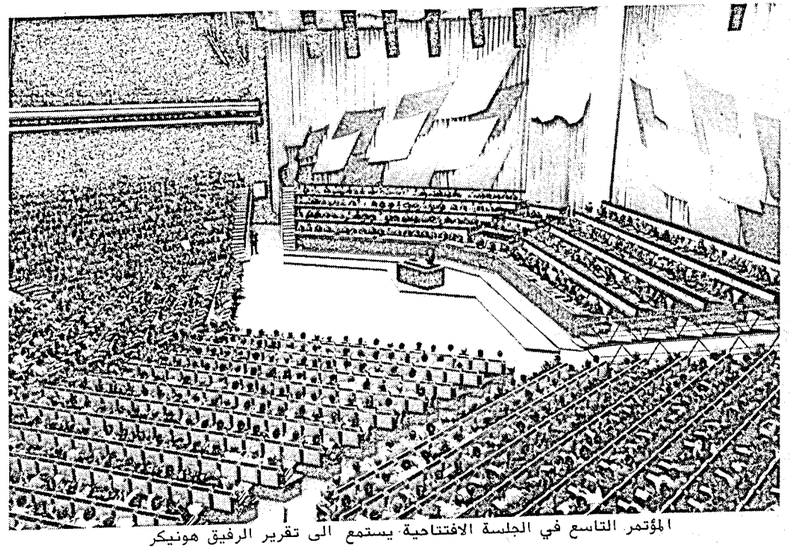

المؤتمر التاسع في الجلسة الافتتاحية يستمع الى تقرير الرفيق هونيكر

الرفيق ايريش هونيكر

مؤتمر الحزب الاشتراكي الالماني الموحد

دعوة لليقظة ضد الامبريالية

اختتم في نهاية الاسبوع الماضي المؤتمر التاسع للحزب الاشتراكي الالماني الموحد ، بعد انعقاد دام خمسة أيام ، في العاصمة برلين ، تمت خلاله مناقشة واقرار البرنامج الجديد والنظام الداخلي للحزب ، بالاضافة الى توجيهات مؤتمر الحزب حول الخطة الخمسية ، لتطوير الاقتصاد الوطني لالمانيا الديمقراطية ، في الفترة ما بين ١٩٧٦ و ١٩٨٠ ٠

وقد حضر المؤتمر حوالي ٢٥٠٠ مندوب و ٧٥٠ ضيفا ، يشكلون ١٠٣ وفود من ٩٢ بلدا ، ويمثلون احزابا شيوعية وعمالية ووطنية ديمقراطية ، واحزابا وحركات اشتراكية من كافة قارات العالم . وقد تلي تقرير اللجنة المركزية للحزب ، وتقرير رئيس الوزراء في جمهورية الالمانية الديمقراطية عن توجيهات المؤتمر الحزبي لتطوير الاقتصاد الوطني في فترة الخمس سنوات القادمة .

ثلاث لجان أخرى مهمتها اجراء التحضيرات الضرورية لاقرار الوثائق التي نوقشت واقرت من الحزب .

وكان ايريش هونيكر السكرتير الاول للجنة المركزية للحزب الاشتراكي الالماني الموحد ، قد قدم تقرير اللجنة المركزية الى مؤتمر الحزب في اليوم الاول لانعقاده ، وكان تقييما لما حققته السياسات الداخلية والخارجية لجمهورية المانيا الديمقراطية خلال الاعوام الخمس الاخيرة ،وتضمن التعبير عن الامتنان « من كل الاصدقاء في العالم » الى الحزب الشيوعي السوفياتي ، وشعب الاتحاد السوفياتي ، لما قدماه من مساعدة ودعم لجمهورية المانيا الديمقراطية ، في السنوات الماضية الى « التحطيم النهائي للحصار الامبريالي ضد جمهورية المانيا الديمقراطية » .

وقد قيم تقرير اللجنة المركزية تقييما ايجابيا السياسات التي اتبعت منذ انعقاد مؤتمر الحزب الثامن ، مشيرا الى « تقدم جوهري في عملية تكوين المجتمع الاشتراكي المتطور » . وأعلن ايريش هونيكر ان الحزب الاشتراكي الالماني الموحد ، يحدد لنفسه هدف مواصلة تكوين المجتمع الاشتراكي في جمهورية المانيا الديمقراطية ، وبالتالي خلق الشروط اللازمة للانتقال التدريجي الى الشيوعية ، مؤكدا بان السياسة في هذا السبيل تتركز في المستقبل أيضا ، على تنفيذ المهمة الرئيسية ، الا وهي مواصلة رفع مستوى معيشة الشعب على اساس الزيادة الكبيرة للقدرة الاقتصادية الانجازية .

أما في مجال السياسة الخارجية ، فقد حدد هونيكر كأهداف أولية ، استمرار تعزيز وتدعيم التحالف الاخوي مع الاتحاد السوفياتي وبقية دول الاسرة الاشتراكية ، والتضامن المعادي للامبريالية مع كافة الشعوب المناضلة من أجل تحررها الوطني أجل توطيد دعائم السلام والامن في أوروبا والعالم أجمع ، مؤكدا بان « خير الشعوب هو مضمون الاشتراكية » ، وقال انه يجب لذلك احراز انجاز « يخدم خير شعب بلادنا ويعتبر في الوقت نفسه، مساهمة في القضية العالمية للسلام والاشتراكية»٠

ووصف هونيكر القوة السياسية والاقتصادية لاسرة الدول الاشتراكية ، والتعاون المتنامي بين بلدانها ، بانها القاعدة المتينة لاستمرار تدعيم وتعزيز التحالف مع دول عدم الانحياز ، والشعوب التي تقاوم العدوان الامبريالي ، وتناضل من أجل تحررها الوطني والاجتماعي ، وحقها في تقرير مصيرها بنفسها ٠

وقد حذر تقرير اللجنه المركزية للحزب من انه لا ينبغي تجاهل ان الامبرياليه لم تفقد جوهرها الاساسي العدواني والتوسعي ، والعالم يشهد خاصة في الوقت الحاضر ، الاعتداءات والهجمات التي يشنها اعداء الانفراج مرة بعد اخرى ٠ فهم « يؤججون سباق التسلح ويدبرون الحملات المعادية للشيوعية وخاصة المناهضة للاتحاد السوفياتي ٠ كما يحاولون نسف الاتفاقيات المعقودة أو حتى اساءة استخدامها لانتهاك القانون الدولي ،ولذلك لا يمكن استبعاد حدوث ضربات الى الوراء أو حتى تعقيد وتأزيم الوضع بصورة مفاجئة ٠ وهذا يفرض علينا اليوم كما كان الحال في أي وقت مضى ، عدم التراخي عن ابداء اليقظة الضرورية » ٠

ومن ناحية اخرى ، كرر التقرير التزام جمهورية المانيا الديمقراطية ، بالوقوف دوما ومن دون أي تحفظ ، الى جانب المناضلين ضد الامبريالية والاستعمار ومن أجل التحرر الوطني ، في كافة القارات ، خصوصا وقوفها الى جانب ثورة انغولا ، وكافة الشعوب الافريقية التي تدافع عن حقها في السيادة الوطنية والتقدم الاجتماعي ، ضد العنصرية والاستعمار الجديد والعدوان الامبريالي، والى جانب الشعوب العربية المناضلة من أجل التحرر من اغلال المعتدي ٠

مواقع انطلاق جديدة ٠

أما فيما يتعلق بالتطور الاقتصادي ، فقد أمكن في السنوات الخمس الماضية تحقيق انجازات تشكل اليوم مواقع انطلاق جيدة للتوصل الى اهداف ابعد ولتحقيق مهام أكبر ٠ هذا ما أعلنه هورست فريندرمان رئيس وزراء المانيا الديمقراطية أمام المؤتمر في تقريره حول توجيهات المؤتمر الحزبي لتطور الاقتصاد الوطني في فترة الخمس سنوات القادمة ٠

وكان الحزب الاشتراكي الالماني الموحد قد حدد في مؤتمره الثامن عام ١٩٧١ ، نهج رفع فعالية العمليات الاقتصادية في ضوء مستوى التطور والثروات القليلة من المواد الاولية المحلية ، ونظرا للنقص في الايدي العاملة ، بالاضافة الى « نتائج أكبر في مجال استغلال الثروات المتوفرة ٠ وقد اعتمد في السنوات الخمس الماضية أكثر من ١٠ الاف أسلوب جديد في الانتاج ٠ وتنتج صناعة المانيا الديمقراطية حاليا أكثر من ثلث بضائعها على أساس هذه الاساليب الجديدة التي أدت الى انخفاض هائل في فترة العمل ، واستهلاك المواد والطاقة وتحسين نوعية المنتجات ، الى جانب تحسين ظروف العمل والمعيشة لكثير من الشغيلة ٠

وهناك عدة مؤشرات تضمنها التقرير ، على النمو الاقتصادي ، تظهر ديناميكية واستمرارية الخطة الخمسية ، الماضية ٠ فالدخل القومي المنتج ارتفع من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٧٥ ، بمقدار ٣٢٫٧ ألف مليون مارك ٠ والانتاج الصناعي ارتفع خلال الفترة ذاتها بنسبة ١٣٧ بالمائة ٠

وأشار زيندرمان الى انه تم توفير الوسائل خطوة تلو الاخرى من أجل تنفيذ اشمل برنامج في ميدان السياسة الاجتماعية في تاريخ جمهورية المانيا الديمقراطية حتى الان ، وذلك وفقا لمقررات المؤتمر الثامن للحزب ، فقال انه تم تجاوز برنامج بناء المساكن والشقق السكنية باعتباره جوهر برنامج السياسة الاجتماعية : تم تسليم ٦٠٩ الاف شقة سكنية جديدة أو مجددة الى السكان،ازدادت المداخيل النقدية الصافية للسكان بنسبة ١٤٦٫٦ بالمائة ، وارتفع متوسط الرواتب التقاعدية ١٣٠ بالمائة تقريبا ، لكل متقاعد ٠٠٠ مع استقرار اسعار المواد الاستهلاكية والتعريفات ، الى نمو في الدخل الفعلي للفرد الواحد بنسبة ١٣١ بالمائة عام ١٩٧٥ قياسا بعام ١٩٧٠ ٠

واستنتج زيندرمان من ذلك « بان الوحدة التي لا تتجزأ بين السياسة الاقتصادية والاجتماعية٠٠٠ وهي العنصر الجوهري للخط الذي أقره المؤتمر الثامن للحزب ٠٠٠ اثبتت جدارتها في الحياة ، وستكون في المستقبل أيضا ، المبدأ الاساسي لعملنا ولسياستنا » ٠

أما فيما يتعلق بالتطور في الاعوام الخمسة القادمة ، فقال بان « المهمة الرئيسية تتلخص في مواصلة رفع مستوى المعيشة المادي والثقافي للشعب على أساس وتيرة نمو الانتاج الاشتراكي وزيادة الفعالية والتقدم العلمي التكنيكي ونمو انتاجية العمل » ، وانه على هذا الاساس تقرر رفع الدخل القومي المنتج حتى عام ١٩٨٠ بين ١٢٧ و ١٣٠ بالمائة ، بحيث يصل حجمه الى ما بين ١٨٤ و ١٨٥ ألف مليون مارك ، أي بزيادة قدرها ٤٠ الى ٤٣ ألف مليون مارك في سنة ١٩٨٠ قياسا الى سنة ١٩٧٥ ، مؤكدا بان تلاحم الاقتصاد الوطني لجمهورية المانيا الديمقراطية مع الاقتصاد الوطني للبلدان الاشتراكية الاخرى ، سيتم في المستقبل على مستوى أعلى، وبان تطوير الاقتصاد الوطني للسنوات الخمس القادمة ، يستند الى التنسيق المتبادل بين خطط الدول الاشتراكية والذي يجري في اطار مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة ٠ وفي هذا المجال ، أكد زيندرمان بان جمهورية المانيا الديمقراطية تولي الاهتمام لتنظيم التعاون الاقتصادي مع البلدان النامية بشكل ثابت وطويل الاجل لما فيه المنفعة المتبادلة ، مشيرا الى ان الاتفاقيات المعقودة مع مجموعة من هذه البلدان وكذلك نشاطات اللجان الاقتصادية القائمة تشكل أساسا جيدا لذلك ٠

■■